دراسة تحليلية للحد من مشاكل مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية – دراسة نظرية وميدانية

احمد فاروق السعيد محمد فراج

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة: تحديد مشاكل مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، بالإضافة الي توضيح أهم الأليات التي قد تساعد في الحد من هذه المشاكل.

وتوصلت الدراسة الي: تتمثل أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية في : نقص أدلة المراجعة ؛ حاجة مراقبي الحسابات لمعارف فنية متخصصة؛ تقديرات القيمة العادلة قد لا تعكس الواقع في أوقات الازمات المالية؛ صعوبة تقييم درجة معقولية افتراضات الإدارة الهامة؛ عدم تـأكد القياس؛ ذاتية القياس؛ نقص وعدم عدالة الإفصاحات بشأن كيفية إعداد هذه التقديرات؛ ضعف نظام الرقابة الداخلية؛ تحديات مرتبطة باستخدام عمل الخبراء؛ قصور وتعقد المعايير المرتبطة بمراجعة قياسات القيمة العادلة؛ تحديات مرتبطة بأتساع فجوة التوقعات (فجوة التأكيدات) Expectation Gap.

تتمثل أهم الآليات المقترحة للحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية في: الاستعانة بعمل خبراء التقييم؛ ممارسة الشك المهني؛ تفعيل دور لجان المراجعة؛ إدخال بعض التعديلات على معايير المحاسبة المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة؛ ضرورة تطوير التأهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات.

Abstract:

This Study Aimed at: Identify problems of auditing fair value of financial investments, In addition to clarification the most important mechanisms that may help in reducing these problems.

The study concluded: The most important problems and challenges faced by auditors when auditing fair value**:** Shortage of audit evidence**,** Auditors need specialized technical knowledge**,** Fair value estimates may not reflect the reality in times of financial crisis**,** Difficulty evaluate the reasonableness of critical management assumptions, Uncertainty of measurement, Subjective measurements, Lack of and unfair disclosure of how these estimates are prepared, Weak of internal control system, Challenges associated with using expert work, Failure and the complexity of the standards associated with auditing fair value measurements, Challenges associated with expansion the expectations gap.

The most important proposed mechanisms to reduce the problems and challenges faced by auditors when auditing the fair value of financial investments are: Use the work of evaluation experts, practice Professional skepticism, Activating the role of audit committees, Introduce some adjustments to the accounting standards related to fair value accounting and disclosure, The necessity of developing the scientific and practical habilitation of auditors.

اولاً: المقدمة:

اتجه الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة إلى الاعتماد على نموذج القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية، ونظراً لانعكاس التطور في أسس القياس والإفصاح المحاسبي على عملية المراجعة وحتى تكتمل الفائدة لمستخدمي القوائم المالية من هذا التطوير، كان لابد لمهنة المراجعة أن تطور إجراءات وأساليب المراجعة بها لتناسب هذا التطور، فأصدرت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة معايير لمراجعة القيمة العادلة، على سبيل المثال أصدر مجلس معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) معيار المراجعة رقم ١٢٢ (SAS No. 122) ، كما أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معيار المراجعة الدولي رقم٥٤٠ المعدل والمعاد صياغته(ISA,540) وذلك لتقديم إرشادات لمراقبي الحسابات لمراجعة التقديرات المحاسبية ، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة.

وقد ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات بشأن مراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، وانبعثت هذه التحديات من مصادر متعددة منها ما يرتبط بتعدد طرق ونماذج قياس القيمة العادلة، والتي لم تقتصر على قياس القيمة العادلة بناء على الأسعار السوقية المتداولة بالأسواق النشطة وإنما امتد نطاق القياس إلى الاعتماد على نماذج وطرق تقييم وافتراضات وبيانات معرضة بشكل أكبر لعوامل تحد من موضوعيتها، ويصعب التحقق من سلامتها في الكثير من الأحيان ومنها ما يرتبط بزيادة مخاطر المراجعة المرتبطة بالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، ومنها ما يرتبط بحاجة مراقب الحسابات إلى إجراءات وأدلة مراجعة تناسب طبيعة القياس على أساس القيمة العادلة، إذ أصبح المراقب مطالباً بجمع أدلة إثبات عن معقولية الافتراضات الهامة وملاءمة نموذج القياس المطبق من قبل المنشأة.

وهذه التحديات تؤدي حتماً إلى تعقد مهمة مراقب الحسابات في التصديق علي تقديرات القيمة العادلة التي تنطوي علي درجة عدم تأكد عالية.

ثانياً: مشكلة البحث:

انعكست مشكلة القياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية باستخدام القيمة العادلة على عملية المراجعة، ومن ثم ظهر خلل بين ما يقدمه مراقبو الحسابات من تأكيدات، وما يطلبه مستخدمو القوائم المالية من تأكيدات من قبل مراقب الحسابات، وكيف يتم توفير أنواع مختلفة من التأكيدات أو مستويات مختلفة منها لسد هذا الخلل، ومدى الإلزام الذي تقدمه المهنة وواضعي معايير المراجعة.

وبناء على ما سبق، تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي: هل توجد صعوبات تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة الاستثمارات المالية التي تتطلب معايير المحاسبة قياسها والإفصاح عنها طبقا لأساس القيمة العادلة، تحد من دورهم وقدرتهم على الوفاء بمسئولياتهم في هذا الشأن؟ وهل تساعد الاليات المقترحة في الحد من تلك الصعوبات؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة الحد من مشاكل مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال الاهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الصعوبات تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة الاستثمارات المالية التي تتطلب معايير المحاسبة قياسها والإفصاح عنها طبقا لأساس القيمة العادلة، وتحد من دورهم وقدرتهم على الوفاء بمسئولياتهم.
٢. التعرف علي دور الاليات المقترحة في الحد من مشاكل مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

رابعاً: أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

١- الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر الآتية:

أ- الاستثمارات المالية مازالت محل جدل ونقاش في أدبيات المحاسبة، نظرا لما تتسم به من تعقد وتنوع وتداخل.

ب- وجود العديد من المشاكل والتحديات المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

٢- الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال العناصر الآتية:

أ- تزايد مسئوليات مراقب الحسابات خاصة في ظل عدم كفاية معايير المراجعة ذات الصلة.

ب- تساهم مراجعة الاستثمارات المالية في إضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين الحاليين والمرتقبين ومن ثم تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

خامساً: فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه وأهميته، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الاول: لا يوجد تأثير معنوي بين المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي للآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

سادساً: منهج البحث:

في محاولة من الباحث لوضع حلول عملية لمشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة وتحقيقا لأهداف البحث فإن الباحث سوف يعتمد في إعداد هذا البحث على كل من:

١- **المنهج الاستنباطي:** سوف يعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطي في بناء الاطار النظري للبحث، وذلك من خلال تحديد أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات وتحد من قدرتهم علي إداء دورهم، وأهم الاليات المقترحة للحد من تلك المشاكل والتحديات.

٢- **المنهج الاستقرائي:** سوف يعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي بغرض إتمام الدراسة الميدانية، وذلك من خلال استقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال الدراسة الميدانية التي تختبر الفروض، والوصول الي نتائج وتوصيات البحث.

سابعاً: خطه البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلة البحث بصورة علمية فقد تم تقسيم البحث الي المباحث التالية:

المبحث الاول: طبيعة وأبعاد مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لاختبار صلاحية الفروض.

نتائج الدراسة

المبحث الاول
طبيعة وأبعاد مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية

إن زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة يشكل تحدياً لمراقبي الحسابات نتيجة تعدد الوسائل المختلفة التي يمكن للمنشآت استخدامها للتوصل إلى قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وإن مراقبي الحسابات قد لا يكون لديهم التدريب الكافي بشأن تقنيات التقييم للتحقق من صحة خيارات المنشأة للقيمة العادلة، ومن ثم يجب على مراقبي الحسابات الأخذ في الاعتبار إمكانية تحيز معدي القوائم المالية في تقييماتهم للقيمة العادلة للاستثمارات المالية، وأن الرقابة الداخلية المرتبطة بقياسات القيمة العادلة قد تختلف عن تلك المتعلقة بالمعاملات الأخرى.

أولاً: مفهوم مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

يمكن للباحث بالاعتماد على مفهوم المراجعة بوجه عام أن يضع مفهوماً لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية باعتبارها جزءاً من الاطار العام لعملية المراجعة وذلك بالاعتماد على تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (Mark, 2013,p 394) (AAA) بأنها "عملية منظمة ومنهجية لجمع الادلة وتقويمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بقياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه القياسات والمعايير المقررة وابلاغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة".

كما يمكن للباحث تقديم تعريف آخر لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية بأنها "الفحص المنظم– بواسطة المراقب الكفء المستقل– لمعلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية الواردة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة، وتجميع وتقييم أدلة المراجعة عن تأكيدات الإدارة الواردة في هذه المعلومات، وذلك من أجل تحديد درجة تطابقها مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، ويتم التقرير عن ذلك إلى مستخدمي القوائم المالية في شكل رأي فني محايد عن مدى عدالة معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية الواردة بالقوائم المالية".

ثانياً: أهمية مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

ترتب على تغيير أساس القياس المحاسبي للاستثمارات المالية إلى القيمة العادلة بعض الجوانب التي تزيد من أهمية مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وهي: (د. مصطفي العبادي،٢٠١٠، ص ص ٢٤٠-٢٤٢)،(د.شوقي السيد فودة،٢٠١٧، ص ص ٢٠١-٢٠٣)

١- التكيف مع التغيرات الجوهرية التي حدثت في بيئة النظام المحاسبي نتيجة تطبيق أساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، حيث يسمح أساس القيمة العادلة بتغيير قيمة الاستثمارات المالية في تاريخ اعداد القوائم المالية، كما أنه يعالج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير قيمة

الاستثمارات المالية في بعض الحالات في قائمة الدخل الخاصة بالفترة المحاسبية، كما أن القياس يعتمد على الأسعار المتداولة في سوق نشط أو أسعار الاستثمارات المماثلة أو الأساليب الأخرى المتعددة المستخدمة في القياس في حالة غياب الأسواق النشطة، وهو ما يتطلب إجراء برامج مراجعة متخصصة للتحقق من ملاءمة أساليب القياس المتبعة، ومدى اعتمادية ومعقولية نتائج القياس.

٢- معالجة البعد الشخصي لمعلومات القيمة العادلة حيث يعتمد قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية على طرق وأساليب تعتمد في جزء كبير منها على جوانب شخصية للإدارة تحقق من خلالها مصالحها، مما يقلل من الاعتمادية والموثوقية في أساليب وطرق القياس، ومن هنا تتزايد الحاجة إلى المراجعة لإضفاء مزيد من الثقة على هذا القياس، وذلك من خلال التحقق من ملاءمة ومعقولية الأسس التي يقوم عليها هذا القياس.

٣- يعتبر قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية مجالاً خصباً للتطويع المصطنع للأرباح في بعض الاحيان، ومجالاً خصباً لتحيز الإدارة سواء بقصد أو بدون قصد، مما قد يترتب عليه قياس وعرض غير عادل لنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، وتحريفات في الأرباح وحقوق الملكية، وهو ما يتطلب المراجعة بشكل سريع ودقيق.

٤- يتطلب استخدام نموذج القيمة العادلة في تحديد القيم السليمة للاستثمارات المالية، التعامل مع معالجات محاسبية معقدة سواء أثناء القياس أو أثناء الافصاح بالقوائم المالية، وهو ما قد يسبب تحريفات جوهرية بالقوائم المالية سواء كانت ناتجة عن أخطاء في اختيار أساس القياس أو في تطبيق الاجراءات المناسبة في حالة اختيار الأساس المناسب، أو في العمليات الحسابية التي قد يتطلبها أسلوب القياس المتبع، وبالتالي أصبح هناك دور لمراقب الحسابات لمراجعة والتحقق من ملاءمة القياس والافصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية بصفة خاصة بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية بصفة عامة.

٥- يتطلب تطبيق أساس القيمة العادلة افصاحاً تكميليا في جوانب متعددة طبقاً لمعيار(IFRS13) و(IFRS7) مثل الافصاح عن الطرق والسياسات والافتراضات الجوهرية المطبقة في تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية، ويتطلب هذا الافصاح ضرورة المراجعة من جانب مراقب الحسابات للتحقق من مدى كفايته أو مناسبته، بما يزيد من ملاءمة وموثوقية واعتمادية المعلومات الواردة في القوائم المالية ويزيد من قوتها التفسيرية لمستخدميها.

ثالثاً: أثر القيمة العادلة للاستثمارات المالية على أدلة المراجعة ووسائل الحصول عليها:

يجب على مراقب الحسابات أن يحصل على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتأكيد قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، حيث تختلف أدلة المراجعة التي يمكن لمراقب الحسابات الحصول عليها تبعاً لاختلاف مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وذلك على النحو التالي: (د.مصطفي العبادي، ٢٠١٠، ص ص ٢٨١-٢٨٣)

المستوى الأول: حالة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية في أسواق نشطة (حالة توافر أسعار معلنة (غير معدلة):

يمكن لمراقب الحسابات التحقق من الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة وفقاً للمستوى الأول، في حالة توافر سعر سوقي للاستثمارات المالية ويمكن الحصول على أسعار السوق من خلال مصادر متعددة مثل: شاشات عرض الأسعار بالأسواق المالية، المطبوعات والنشرات المالية، التعاملات بنظام التسعير الالكتروني، الأسعار المعلنة للتعاملات أو التبادلات الدولية، الجمعيات الدولية للمتعاملين بالمشتقات المالية، فإن تحقق مراقب الحسابات من قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية بناء على السعر المعلن بأي من المصادر السابقة يقدم دليل مراجعة كاف عن سلامة قياس القيمة العادلة بعد فهم مراقب الحسابات للظروف التي يتم على أساسها تحديد السعر المعلن، وتحققه من أنها مبنية على أساس تجاري بحت.

المستوى الثاني: حالة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية على أساس مدخلات قابلة للملاحظة أو وفقاً لأسعار معلنة معدلة:

قد تقوم المنشأة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية بناء على أسعار معلنة معدلة أو بناء على أسعار معلنة من السماسرة المتعاملين المحددين للأسعار أو من خلال مكاتب التسعير الدولية، فقد يقوم مكتب التسعير الدولي بتحديد سعر فائدة دون تحديد السعر الفعلي للاستثمارات المالية، وفي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات أن يحصل على القيمة العادلة للاستثمارات المالية من الوسطاء أو المتعاملين أو من مصادر من طرف ثالث أو الحصول على تقدير من أكثر من مصدر تسعير، وخصوصاً إذا كانت المنشأة قد اعتمدت على مصدر تسعير تربطه علاقة بالمنشأة الأمر الذي يحد من موضوعية قياس القيمة العادلة.

المستوى الثالث: حالة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية على أساس مدخلات غير قابلة للملاحظة (بناء على نموذج تقييم) :

يمكن للمنشأة أن تقيس القيمة العادلة بناء على نموذج تقييم مثل نموذج القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب على مراقب الحسابات أن يعي أنه لا يقوم بدور المقيم، ولا يمتد دوره ليحل محل الإدارة المسئولة عن القياس المناسب، وإنما ينحصر دوره هنا في التحقق من عدالة عرض تأكيد التقويم والتوزيع للقيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقوائم المالية وذلك من خلال فهمه لموثوقية العملية التي تستخدمها الادارة والتي ينتج عنها قياس منسجم على نحو معقول للقيمة العادلة، بما يؤثر بالتالي على طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات المراجعة لجمع أدلة كافية ومناسبة بشأن تقييم الافتراضات الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة، ومناسبة نموذج القياس والتقييم، وملاءمة البيانات المستخدمة، وذلك من خلال استخدام ثلاثة اختبارات أو مداخل: (Joanne M. Flood,2015,pp 272-273), (Steven M. Glover, & et al., 2017, PP 65-66)

١- اختبار عمليات الإدارة (الافتراضات الجوهرية للإدارة، ونموذج التقييم، والبيانات الأساسية
٢- إعداد تقدير مستقل للقيمة العادلة
٣- التحقق من الأحداث والمعاملات اللاحقة .

ويتعين على مراقب الحسابات عند قيامه بأداء المداخل الثلاثة السابقة الحصول على اقرارات مكتوبة من الإدارة فيما يتعلق بمدى معقولية الافتراضات الجوهرية.

ويستخلص الباحث من العرض السابق مجموعة من الاعتبارات التي يجب على مراقب الحسابات مراعاتها عند محاولته الحصول على أدلة مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

١- يجب على مراقب الحسابات بعد التحقق من أن قياس القيمة العادلة قد تم بناء على سعر معلن (غير معدل) في سوق نشط (المستوى الأول)، أن يتحقق من أن هذا المصدر يمثل دليل إثبات كاف وملائم، وأن هذه المعاملة تمثل معاملة منظمة في تاريخ القياس، لأنه في أوقات الأزمات المالية لا يمثل السعر المعلن في أسواق نشطة السعر العادل للاستثمارات المالية، حيث أن السعر المعلن في أسواق نشطة يمثل سعر معاملة جبرية أو قسرية، وفي هذه الحالة يمكن لمراقب الحسابات أن يقبل انتقال إدارة المنشأة في تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية من مستوى هرمي إلى مستوى هرمي أدنى.
٢- في حالة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية على أساس مدخلات قابلة للملاحظة أو وفقاً لأسعار معلنة معدلة (المستوى الثاني)، فإنه يجب على مراقب الحسابات عند استخدام هذا التسعير في التحقق من تأكيد التقويم أن يحصل على معارف متخصصة لفهم الظروف التي تم بناء عليها تحديد السعر.

يجب أن يعي مراقب الحسابات بأنه سوف يكون من الصعب الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة عند مراجعة قياسات وافصاحات القيمة العادلة للاستثمارات المالية فمثلاً دليل المراجعة فيما يتعلق بالافتراضات وصلاحية

النماذج هو بالطبع أقل موثوقية من دليل المراجعة المتوفرة من أسعار معلنة في أسواق نشطة، وفي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات الحصول على أدلة مراجعة إضافية من مصادر أخرى.

رابعاً: مدى الحاجه إلى استخدام عمل الخبير عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

تنطوي عملية مراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للاستثمارات المالية على قدر كبير من الذاتية والتعقيد وعدم التأكد، ومن ثم يجب على مراقب الحسابات أن يكون مدركاً لمدى امتلاكه المهارات والمعارف اللازمة لتخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة المطلوبة، أو ما إذا كان الأمر يتطلب الاستعانة بعمل خبير عند قيامه بإعداد خطاب قبول التكليف بالمهمة، وهناك العديد من العوامل الهامة التي يجب على مراقب الحسابات النظر إليها عند تحديد مدى الحاجة إلى استخدام عمل الخبير، وهي: (د. محمد أسماعيل،٢٠٠٩ ص ص٩٨-٩٩)،(Nathan& Jean,2017, pp 85-86)

١- درجة عدم التأكد.
٢- الاستخدام الكبير للمدخلات غير القابلة للملاحظة (غير مرئية).
٣- تعقد تقنية التقييم (نماذج وأساليب التقييم).
٤- إذا استخدمت الإدارة خبيراً في إعداد القوائم المالية نتيجة تعقد قياسات القيمة العادلة، فإن مراقب الحسابات يكون أقرب لاتخاذ قرار بالتعاقد مع طرف ثالث أو خبير.
٥- طبيعة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المالية محل التقييم بالقيمة العادلة.
٦- الاهمية النسبية للاستثمارات المالية محل التقييم.
٧- مدى كفاية أدلة المراجعة من المصادر المختلفة.
٨- الأثر المتوقع لاستخدام عمل الخبير على محتوى تقرير مراقب الحسابات المستقل.

خامساً: العلاقة بين الشك المهني لمراقب الحسابات و مدى ملاءمة تقييم الإدارة للقيمة العادلة للاستثمارات المالية:

تعتبر ممارسة نزعة الشك المهني من أهم العوامل التي تؤثر على تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية التي تقوم الإدارة بإستخدامها عند إعداد التقارير المالية،

ونظراً لكون الإدارة في أفضل مكانة لارتكاب الغش، فيجب على مراقب الحسابات ممارسة نزعة الشك المهني وهو بصدد تقويم ردود الإدارة على استفساراته، وقد يصل إلى قناعة إلى أنه من الضروري تأكيد ردود الادارة على استفساراته بأدلة مراجعة اضافية،(IAASB,2009, p 169) وبالتالي يجب على مراقب الحسابات تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية للحصول على أدلة مراجعة كافية وصالحة فيما إذا كانت تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية معقولة في ظل الظروف الحالية. كما يجب على مراقب الحسابات النظر إلى الاحداث اللاحقة حتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة وما إذا كانت تلك الأحداث تشير إلى دقة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، كما يتعين عليه اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة على كيفية إعداد تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وكذلك عليه مراجعة قرارات الإدارة المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية من أجل تحديد ما إذا كانت تتضمن مؤشرات على وجود تحيز محتمل من الإدارة.

سادساً: المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

تتمثل أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القياس والإفصاح المحاسبي للاستثمارات المالية المعتمد على القيمة العادلة فيما يلي:(د.مصطفي العبادي،٢٠١٠، ص ص ٢٤٨-٢٥١)،(إبراهيم الطحان،٢٠١٧، ص ص ١٤٠-١٤٢)،(Nathan& Jean,2017, pp 81-105)، (IAASB, 2008, pp1-5) ، (Nathan2013, pp. 27-50)، (Roger D.Martin &

(Steven M. Glover, & et al.,2017, pp 78- ،et.al, 2006, pp297-300) 80)

(١)تحديات مرتبطة بأساس القياس المحاسبي الذي تحول من أساس يعتمد على التكلفة التاريخية المعتمدة على أحداث ومعاملات وظروف حدثت بالفعل ومدونة بالسجلات المحاسبية ومؤيدة بمستندات موجودة سواء كانت داخلية أو خارجية، إلى قياس يعتمد على أسعار متداولة ومتغيرة من آن لآخر في الأسواق النشطة أو معدلات معلن عنها أو أسعار أصول مماثلة أو مشابهة لها في أسواق غير نشطة أو معتمدة على تقديرات مبنية على أساليب ونماذج معقدة في بعض الاحيان، بالإضافة إلى أن هذه الأساليب والنماذج تختلف من قطاع لآخر، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة وتعقد عملية المراجعة، وهو ما يزيد من صعوبة حكم المراقب على عدالة عرض القوائم المالية.

(٢)تحديات مرتبطة بنقص أدلة المراجعة التي يستخدمها المراقب في التحقق من قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، فلقد اتسع نطاق عمل مراقبي الحسابات من جمع أدلة إثبات عن البيانات التاريخية المسجلة بالدفاتر والمؤيدة بمستندات، إلى جمع أدلة مراجعة عن معقولية الافتراضات الهامة، ومدى ملاءمة نموذج القياس المستخدم، ومدى مناسبة البيانات المستخدمة في ظل الظروف المتاحة وقت إعداد القوائم المالية، وهو ما يزيد من حجم الضغط الواقع على مراقب الحسابات.

(٣)تحديات مرتبطة بضرورة اكتساب مراقبي الحسابات لمعارف ومهارات فنية متخصصة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية بكفاءة وفعالية، وهذه المعارف والمهارات سيكون من الصعب على مراقبي الحسابات اكتسابها والحفاظ عليها بسبب صعوبة وتعقد قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية التي تنطوي على عدم تأكد مرتفع.

(٤)تحديات مرتبطة بمستويات التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة للاستثمارات

المالية في حالة تقلب الأسواق وخصوصاً في أوقات الأزمات المالية، فقد لا تعكس تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة الواقع، لذلك يجب على مراقبي الحسابات جمع أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن هذه التقديرات لا تمثل سعر معاملة منظمة في تاريخ القياس، وذلك لأن الأسعار التي تفرزها الأسواق المالية في أوقات الأزمات المالية هي أسعار جبرية أو قسرية ولا تتوافر فيها شروط السعر العادل في تاريخ القياس، لذلك يجب على مراقبي الحسابات التشاور مع الإدارة بشأن إمكانية الانتقال إلى مستوى هرمي أدنى يلبي متطلبات أو مقومات السعر العادل.

(٥) تحديات مرتبطة بصعوبة تقييم درجة معقولية افتراضات الإدارة الهامة وإذا كانت تعكس بصدق نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ بعض طرق العمل المحددة نيابة عن المنشأة متى كانت ذات صلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، لأن معظم هذه الافتراضات تكون متفائلة بصورة كبيرة، وتتغير مع تغير ظروف السوق، مع عدم وجود وسيلة مناسبة للتحقق منها.

(٦) تحديات مرتبطة بعدم تأكد قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وذلك لأن مثل هذه القياسات غالباً ما تتضمن تقديرات عن الأحداث والظروف المستقبلية مثل (أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية، المبادئ والعوامل المؤثرة في تحديد سعر الخصم).

(٧) تحديات ناتجة عن أن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية تنطوي على قدر كبير من الذاتية، بمعنى وجود احتمال كبير لتحيز الإدارة عن إعداد هذه التقديرات بما يتفق مع تفضيلاتها، وما ينتج عن ذلك من مخاطر مرتبطة بإحتمال إستخدام بيانات غير ملائمة وذاتية.

(٨) تحديات ناتجة عن نقص معرفة الإدارة بعمليات تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية، فقد تكون معرفة الإدارة أو موظفي منشأة العميل بعمليات التقييم معرفة

سطحية، الأمر الذي يخلق مشاكل إضافية عند مراجعة هذه العمليات من قبل مراقبي الحسابات.

(٩) تحديات مرتبطة بنقص وعدم عدالة الإفصاحات المرتبطة بقياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية التي تنطوي على عدم تأكد مرتفع، مع عدم قيام المنشآت بالإفصاح عن الطرق والنماذج المستخدمة في القياس، الافتراضات الهامة التي استند عليها القياس، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة وتعقد عملية المراجعة، مما يحد من كفاءتها وفعاليتها.

(١٠) تحديات مرتبطة بضعف نظام المراجعة الداخلية، مع إمكانية اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية للحصول على خدمات المراجعة الداخلية على القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وقد تكون نظم معلومات المصادر الخارجية تعتمد بصورة كبيرة على استخدام التطبيقات الالكترونية، وبالتالي إمكانية تأثير نظام معلومات عميل المراجعة بضعف نظام المعلومات للمصادر الخارجية، الأمر الذي قد يضعف من قدرة نظام المراجعة الداخلية على اكتشاف التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق مراقبي الحسابات.

(١١) تحديات مرتبطة بإستخدام عمل الخبراء في عمليات المراجعة المرتبطة بالقيمة العادلة للاستثمارات المالية، وتتمثل أهم هذه التحديات في: قيام الإدارة بإختيار الخبير دون مشاركة مراقب الحسابات، عدم التنسيق بين مراقبي الحسابات والخبراء والاختلافات في وجهات النظر بينهم، إختيار الخبير في غير مجال المهمة المطلوبة، تقديم الخبير تقريره بطريقة غير واضحة أو في موعد غير مناسب لإعداد تقرير مراقب الحسابات. وترجع هذه المشاكل إلى عدم وضوح (غموض) إرشادات المراجعة فيما يتعلق بإستخدام عمل الخبراء.

(١٢) تحديات مرتبطة بالقصور في المعايير المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، حيث تتطلب هذه المعايير من مراقب الحسابات القيام

بتوفير تأكيد إيجابي بأن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة في كل جوانبها الهامة، على الرغم من أن عمليات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات، وطبيعة تقديرات القيمة العادلة لا يتيحان له توفير مثل هذا التأكيد، كما أن معايير المراجعة الحالية لم تقدم إطاراً متكاملاً لفهم عملية مراجعة القيمة العادلة ولا تنص على إجراءات محددة يجب على مراقب الحسابات القيام بها، وإنما تسمح له باختيار من بين عدة بدائل بما في ذلك: إختبار عملية الإدارة لإعداد التقرير **أو** إعداد تقرير مستقل للقيمة العادلة **أو** التحقق من الأحداث أو المعاملات اللاحقة. وتتوقف طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي يجب على مراقب الحسابات القيام بها على مدى كفاية أدلة المراجعة التي قام مراقب الحسابات بجمعها.

(١٣) تحديات مرتبطة بإتساع فجوة التوقعات (فجوة التأكيدات) Expectation Gap بين ما يتوقعه جمهور المستخدمين من مراقب الحسابات وما يقوم مراقبو الحسابات بتأديته فعلاً، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مخاطر وتكاليف التقاضي التي قد يتعرض لها مراقبو الحسابات عند التحقق من صحة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

سابعاً: الآليات المقترحة للحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

اقترحت بعض الدراسات مجموعة من الآليات التي يمكن أن تحد من هذه المشاكل والتحديات، ومن أهم هذه الآليات: (إبراهيم الطحان،٢٠١٧، ص ص ١٤٢-١٤٣)،(Nathan2013, pp. 20-22)

(Emily E.Griffith, 2015, pp43-47)، (Brant E.Christensen & et.al,2012, pp 140-142)،

١. ينبغي على مراقبي الحسابات الاستعانة بعمل خبراء التقييم عندما تكون درجة عدم التأكد المصاحبة لقياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية عالية

والمدخلات غير المرئية المستخدمة في نماذج التقييم كبيرة وتقنية التقييم معقدة، سواء من داخل مكتب المراجعة أو من طرف ثالث أو خدمات تسعير خارجية للحصول على فهم كامل بشأن تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

٢. ضرورة قيام مراقب الحسابات بممارسة الشك المهني فيما يتعلق بتقديرات منشأة عميل المراجعة للقيمة العادلة للاستثمارات المالية نظراً لأن تلك التقديرات تتعلق بالمستقبل وتتعلق بمعلومات غير مؤكدة، ويجب ألا يتوقف الأمر عند اختبار عملية الأدارة لإعداد التقدير، بل يمتد ليشمل قيام مراقبي الحسابات بإعداد تقديرات مستقلة مع السعر لدعم هذه التقديرات بالحصول على أدلة من مصادر خارجية قد تشير مجتمعة أو منفردة إلى صحة افتراضات الإدارة.

٣. تفعيل دور لجان المراجعة باعتبارها هي محور الارتكاز والعصب الرئيسي في تطبيق حوكمة الشركات، حيث تعمل لجنة المراجعة على تدعيم أعمال مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية وذلك لدورها في زيادة الرقابة الفاعلة وتقليص فرص الغش وإدارة الأرباح، وتقليل المخاطر المحيطة بعمل مراقب الحسابات، كما تقوم لجنة المراجعة بتدعيم المراجعة الداخلية مما يقلل من حجم الاختبارات التي يجريها مراقب الحسابات ويختصر جزءاً كبيراً من برنامج المراجعة، وبالتالي تضيق فجوة التوقعات في مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية بين مستخدمي القوائم المالية ومراقب الحسابات.

٤. إدخال بعض التعديلات على معايير المحاسبة المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة (وأن تشمل هذه التعديلات: عرض عمود إضافي يبين تأثير التغيرات في القيمة العادلة على صافي الدخل، فصل القوائم إلى جزئين هما: الحقائق Fact والتنبؤات Forecasts لتوفير معلومات للمستثمرين عن الحسابات التي تنطوي على التأكيد وتلك الحسابات التي تنطوي على تنبؤات، توفير إفصاحات إضافية مختلفة ضمن التقارير المالية مثل المستويات الحالية لعدم تأكد القياس).

٥. ينبغي على المنظمات المهنية إعادة النظر في ضرورة صياغة معيار دولي لمراجعة القيمة العادلة يساعد مراقبي الحسابات في الوفاء بمسئولياتهم المرتبطة بالتحقق من عدالة عرض القوائم المالية (وأن يشمل المعيار الجديد النقاط التالية: كيفية قيام مراقبي الحسابات بإختبار الافتراضات المقدمة بواسطة طرف خارجي أو منشأة خدمية، إرشادات واضحة بشأن كيفية إشراك أو دمج عمل الخبراء ضمن عملية مراجعة القيمة العادلة مع توضيح أدوار ومسئوليات كل طرف، التغير في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات لتوصيل مستوى التأكيد المناسب بشكل أفضل مثل السماح بتوفير تأكيد سلبي على بعض عناصر المراجعة المرتبطة بقياسات القيمة العادلة، ضرورة الإفصاح في تقرير المراجعة عن مسائل المراجعة الحرجة أو الخطيرة، إضافة فقرة بالتقرير من أجل لفت إنتباه قارئ التقرير لحالة عدم التأكد الجوهري التي تنطوي عليها بعض تقديرات القيمة العادلة، مع ضرورة صياغة معايير المراجعة ضمن إطار سلبي للتأكيد بدلاً من الأطر الإيجابية التي تستخدمها المنظمات المهنية في كتابة معظم معايير المراجعة).

٦. ضرورة تطوير التاهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات بما يتلاءم مع متطلبات مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، ويجب الا يقتصر هذا التأهيل على إعادة صياغة برامج التعليم المحاسبي التي يحصل عليها الطلاب بالجامعات، ولكن يجب إدخال تغيير جذري على هذه البرامج لتشمل: فهم النماذج المحاسبية، ونماذج التمويل، والنماذج الاقتصادية، والنماذج الإحصائية، والتي لم يتم تضمينها ببرامج التعليم المحاسبي التقليدي، كما يجب أن يحصل ممارسي المهنة على تدريب مستمر بخصوص موضوعات التقييم الفنية، والتدريب على كيفية تقييم الأدوات المالية المعقدة والمبتكرة، ولذلك فإن التعليم والتدريب المهني المستمر أصبح مطلباً ملحاً في ظل بيئة المراجعة الموجهة نحو قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

المبحث الثاني
الدراسة الميدانية لاختبار صلاحية الفروض

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية في توضيح طبيعة التأثير بين المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات، وتحديد التأثير المباشر للآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية وحتى يتسنى للباحث تحقيق ذلك قام بوضع مجموعة من الفروض الإحصائية التي تتطابق مع أهداف الدراسة.

هذا وقد تم الاعتماد على حزمة البرامج الاحصائية في العلوم الاجتماعية والمعروف اسمها بـ Statistical Package For The Social Science (SPSS V.25) ، وذلك من أجل اختبار الفروض بالأسلوب الإحصائي الذي يتناسب مع طبيعة الفرض وطبيعة بيانات الدراسة.

أولاً : فروض الدراسة الميدانية:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي بين المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

ثانيًا: استجابة عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الاستبيان وذلك عن طريق المقابلات الشخصية مع أفراد من عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح عدد القوائم الصحيحة ونسبة استجابة عينة الدراسة على القائمة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١) استجابة عينة الدراسة

م	فئة عينة الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم الصحيحة		القوائم المستبعدة	
			العدد	%	العدد	%
١	المحاسبون والمراجعون بمكاتب المحاسبة و المراجعة المصرية	١٠٠	٩٤	%٧٥,٢	٦	%٤٠
٢	أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات	٤٠	٣١	%٢٤,٨	٩	%٦٠
الإجمالي		**١٤٠**	**١٢٥**	**%١٠٠**	**١٥**	**%١٠٠**

المصدر : إعداد الباحث في ضوء النتائج الاحصائية

ثالثاً : التحليل الوصفي لعينة الدراسة :

قام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات باستخدام برنامج (Spss V.25) لمتغيرات الدراسة، وذلك بهدف الوقوف على شكل وطبيعة البيانات والتعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) التحليل الوصفي لعينة الدراسة (ن=١٢٥)

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
تحول أساس القياس المحاسبي من أساس يعتمد على التكلفة التاريخية الي القيمة العادلة.	٤,٧٦	٠,٧٥٦	%١٥,٩	٣	١١
نقص أدلة المراجعة التي يستخدمها مراقب الحسابات في التحقق من قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٨٧	٠,٥٥٣	%١١,٣	٢	٣
نقص المهارات والمعارف الفنية المتخصصة لمراجعة تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٩٢	٠,٣٥٠	%٧,١	١	١
عدم دقة تقديرات القيمة العادلة	٤,٧٤	٠,٧٥٠	%١٥,٨	٤	١٠

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
للاستثمارات المالية المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة في أوقات الأزمات المالية					
صعوبة تقييم درجة معقولية افتراضات الإدارة الهامة ذات الصلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٧٤	٠,٦٨٣	%١٤,٤	٤	٨
عدم تأكد قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وذلك لأن مثل هذه القياسات غالباً ما تتضمن تقديرات عن الأحداث والظروف المستقبلية	٤,٧٤	٠,٥٢٦	%١١,١	٤	٢
تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية تنطوي على قدر كبير من الذاتية، بمعنى وجود احتمال كبير لتحيز الادارة عند إعداد هذه التقديرات	٤,٧٠	٠,٥٩٦	%١٢,٧	٥	٤
نقص معرفة الإدارة بعمليات تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٦٩	٠,٦٤٠	%١٣,٦	٦	٧
نقص وعدم عدالة الأفصاحات المرتبطة بقياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية التي تنطوي على عدم تأكد مرتفع	٤,١٠	٠,٥٤٥	%١٣,٣	١١	٦
ضعف نظام الرقابة الداخلية على تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية، مع إمكانية اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية لتقديم مثل هذه التقديرات	٤,٢٦	٠,٥٥٦	%١٣	٩	٥
عدم وضوح (غموض) إرشادات المراجعة فيما يتعلق باستخدام عمل الخبير في عمليات مراجعة القيمة العادلة	٤,٢٣	٠,٦٢٤	%١٤,٧	١٠	٩

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
للاستثمارات المالية					
قصور المعايير المرتبطة بمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٦٤	٠,٧٤٥	%١٦,١	٧	١٢
اتساع فجوة التوقعات (فجوة التأكيدات) بين ما يتوقعه جمهور المستخدمين من مراقب الحسابات وما يقوم بتأديته فعلاً.	٤,٤٧	٠,٦٥٩	%١٤,٧	٨	٩
مشاكل وتحديات مراجعة القيمة العادلة	٤,٦٣	٠,٣٥٤	%٧,٦	-------	---------
الاستعانة بخبراء التقييم، سواء من داخل مكتب المراجعة أو من طرف ثالث أو خدمات تسعير خارجية	٣,٩٨	١.١٢٥	%٢٨,٣	١	١
ممارسة الشك المهني فيما يتعلق بتقديرات منشأة عميل المراجعة للقيمة العادلة للاستثمارات المالية	٣.٨٣	١.١٦٢	%٣٠,٣	٣	٥
تفعيل دور لجان المراجعة باعتبارها هي محور الارتكاز والعصب الرئيسي في تطبيق حوكمة الشركات	٣.٨٣	١.١٢٧	%٢٩,٤	٣	٣
عرض عمود إضافي يبين تأثير التغيرات في القيمة العادلة على صافي الدخل	٣.٨٠	١.١٦٤	%٣٠,٦	٤	٦
فصل القوائم إلى جزئين هما: الحقائق Fact والتنبؤات Forecasts لتوفير معلومات للمستثمرين	٣.٨٦	١.١٠٥	%٢٨,٦	٢	٢
توفير إفصاحات إضافية مختلفة ضمن التقارير المالية مثل المستويات الحالية لعدم تأكد القياس	٣.٧٢	١.١١٢	%٢٩,٩	٥	٤
إصدار معيار دولي جديد يشمل كيفية قيام مراقبي الحسابات باختبار الافتراضات	٣.٨٦	١.٢٢٩	%٣١,٨	٢	٧

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
المقدمة بواسطة طرف خارجي أو منشأة خدمية					
أن يتضمن المعيار الجديد إرشادات واضحة بشأن كيفية إشراك أو دمج عمل الخبراء ضمن عملية مراجعة القيمة العادلة مع توضيح أدوار ومسئوليات كل طرف	١.٩٤	٠.٩٧٨	%٥٠,٤	٧	٩
تغير في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات	٣.٧١	١.٢٣٧	%٣٣,٣	٦	٨
الآليات المقترحة للحد من المشاكل والتحديات	٣,٦١	٠,٧٧٧	%٢١,٥	-------	---------

المصدر : إعداد الباحث في ضوء النتائج الاحصائية

يتضح مما سبق ما يلي :

١- حصل المتغير المتعلق بـ مشاكل وتحديات مراجعة القيمة العادلة على وسط حسابي قدره (٤,٦٣) وهو أعلى من الوسط الحسابي العام للمقياس، مما يدل على وجود أهمية نسبية لهذا المتغير، كما أن نسبة الاتفاق للمتغير بشكل عام بلغت (%٩٢,٤).

٢- جاء الوسط الحسابي الآليات المقترحة للحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية أعلى من الوسط الحسابي العام للمقياس وذلك بوسط قدره (٣,٦١)، مما يعني وجود أهمية نسبية لهذا المتغير بين المستجيبين للدراسة، حيث بلغت نسبة الاتفاق حول المتغير (%٧٨,٥).

رابعاً: معاملات الصدق والثبات:

جدول رقم (٣) معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة (ن=١٢٥)

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مشاكل وتحديات مراجعة القيمة العادلة	١٣	٠,٨٢٥	٠,٩٠٨
الآليات المقترحة للحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٩	٠,٨٥٦	٠,٩٢٥

المصدر : إعداد الباحث في ضوء النتائج الاحصائية

يتضح مما سبق أن جميع المتغيرات تخضع للثبات وفقا لمعاملات ألفا كرونباخ، حيث جاء أقل معامل ثبات (٠,٨٢٥) بمعامل صدق (٠,٩٠٨)، ونظراً لأن جميع المتغيرات أكبر من ٧٠% فإنه في هذه الحالة يمكن الاعتماد على المتغيرات في اختبار فروض الدراسة

خامسا: اختبار فروض الدراسة:

يمكن للباحث اختبار فروض الدراسة بالأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الفرض، وذلك على النحو التالي:

١- **الفرض الاول**: لا يوجد تأثير معنوي بين المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات.

توصلت نتائج تحليل الانحدار إلى الجدول التالي:

جدول رقم (٤) مخرجات اختبار الفرض الاول (ن=١٢٥)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	١,٦٦٥	١	١,٦٦٥	٤٠,٨٦٠	٠,٠١٦	٠,٢١٥	٠,٠٤٦
البواقي	٣٤,٥١٦	١٢٣	٠,٢٨١				
الإجمالي	٣٦,١٨٢	١٢٤					

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق وجود معنوية لنموذج الانحدار المستخدم لاختبار التأثير بين المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات ،حيث بلغت قيمة (ف= ٤٠,٨٦٠) وهي قيمة معنوية عند ٥%، كما يوجد علاقة ارتباط بين المتغيرين بنسبة ٢١,٥%، الأمر الذي يعنى أن معامل التفسير بينهما تكاد تبلغ نسبته ٥% مما يعني أن المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية يمكن أن تفسر التغير الذي يحدث في جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات بنسبة تقارب ٥% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج ،كما أن النموذج تبلغ المعنوية به (٠,٠١٦) أي ما يقرب من ٢% وهي قيمة أقل من ٥% مما يعني وجود تأثير معنوي بين المتغيرين الخاضعين للاختبار، الأمر الذي يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي بين المشكلات والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وجودة الأداء المهني لمراقب الحسابات"، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار على الصورة التالية:

$$Y= a+ \beta_3 x_3 +e$$

حيث إن:

Y هي المتغير التابع، a هو ثابت المعادلة، x_3 هو المتغير المستقل للفرض الثالث، β_3 هي معامل انحدار المتغير المستقل للفرض الثالث، وبالتعويض في المعادلة تكون المعادلة بصورتها التالية :

$$Y= 5, 590 + 0,327\ x_3 + 0,134$$

٢- **الفرض الثاني**: لا يوجد تأثير معنوي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

من خلال تحليل الانحدار لاختبار التأثير المباشر بين متغيرات الفرض الثاني، تكون النتائج كالتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٥) مخرجات اختبار الفرض الثاني (ن=١٢٥)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	٧,٩٩٨	١	٧,٩٩٨	٢٥,١٦٥	٠,٠٠٠	٠,٤١٢	٠,١٧٠
البواقي	٣٩,٠٩٠	١٢٣	٠,٣١٨				
الإجمالي	٤٧,٠٨٨	١٢٤					

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن الآتي:

١- معنوية نموذج الانحدار لاختبار التأثير المباشر بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية ،حيث بلغت قيمة (ف=٢٥,١٦٥) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥%.

٢- وجود علاقة ارتباط معنوي موجب بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية عند مستوى معنوية ١% وذلك بمعامل ارتباط قيمته (ر= ٠,٤١٢) أن نسبة الارتباط بين المتغيرين تبلغ ٤١,٢%.

٣- بلغ معامل التفسير بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية (ر^{٢} = ٠,١٧٠) وهذا يعني أن الآليات المقترحة يمكن أن تساعد في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية بنسبة ١٧% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

٤- وجود تأثير معنوي إيجابي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية ، ويمكن للباحث أن يُرجع ذلك إلى وجود علاقة بين المتغيرين.

٥- **في ضوء ما سبق** يمكن للباحث رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل

والتحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية"، الأمر الذي يجعل الباحث يقوم بصياغة معادلة الانحدار بين المتغيرين على الصورة التالية:

$$Y= a+ \beta_4 x_4 + e$$

حيث إن:

Y هي المتغير التابع، a هو ثابت المعادلة، x_4 هو المتغير المستقل للفرض الرابع، β_4 هي معامل انحدار المتغير المستقل الرابع، وبالتعويض في المعادلة نحصل على المعادلة بصورتها التالية:

$$Y = 3,156 + 0,327\ x_4 + 0,065$$

نتائج الدراسة:

- تتمثل أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية في : نقص أدلة المراجعة ؛ حاجة مراقبي الحسابات لمعارف فنية متخصصة؛ تقديرات القيمة العادلة قد لا تعكس الواقع في أوقات الازمات المالية؛ صعوبة تقييم درجة معقولية افتراضات الإدارة الهامة؛ عدم تأكد القياس؛ ذاتية القياس؛ نقص وعدم عدالة الإفصاحات بشأن كيفية إعداد هذه التقديرات؛ ضعف نظام الرقابة الداخلية؛ تحديات مرتبطة باستخدام عمل الخبراء؛ قصور وتعقد المعايير المرتبطة بمراجعة قياسات القيمة العادلة؛ تحديات مرتبطة بأتساع فجوة التوقعات (فجوة التأكيدات) Expectation Gap.
- تتمثل أهم الآليات المقترحة للحد من المشاكل والتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية في: الاستعانة بعمل خبراء التقييم؛ ممارسة الشك المهني؛ تفعيل دور لجان المراجعة؛ إدخال بعض التعديلات على معايير المحاسبة المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة؛ ضرورة تطوير التأهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الرسائل العلمية:

- إبراهيم محمد الطحان، "**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٧.

ثانياً : الدوريات العلمية:

- شوقي السيد فودة، د. أيمن محمد صبري، نسمة السيد عبد الحميد،" العوامل المؤثرة علي عمل مراقب الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة مع دراسة ميدانية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ع١، مج٤١، ٢٠١٧.
- محمد أسماعيل عبد الله "محددات استخدام عمل الخبير عند مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في البيئة المصرية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ع٢، ٢٠٠٩.
- مصطفي راشد العبادي،" إطار مقترح لمراجعة القياس والافصاح علي أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية – دراسة اختبارية "، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع١، ٢٠١٠.

المراجع باللغة الاجنبية

First: Books:

- Joanne M. Flood, "**Wiley Practitioner's Guide to GAAS 2015**", John Wiley & sons, 2015.
- Mark L.zyla,"**Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation- Second Edition**", John Wiley & Sons, INC, 2013.

Second: Dissertations:

- Nathan Hatch Cannon,"**Fair Value Measurements**", PhD, Bentley university, 2013, Available at: http://www.proquest.com

Third: Periodicals:

- Brant E. Christensen, Steven M. Glover, & David A. Wood," Extreme Estimation Uncertainty in Fair Value Estimates: Implications for Audit Assurance", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 31, No. 1, February, 2012
- Emily E.Griffith, "**How Do Auditors use Valuation Specialists When Auditing Fair Values?",** PhD, university of Wisconsin-madison, March1,2015,Available at: http://www.ssrn.com
- Nathan H. Cannon & Jean c. Bedard,"Auditing Challenging Fair Value Measurements: Evidence From the Filed", **The Accounting Review**, Vol. 92, No.4, July, 2017.
- Roger D.Martin & et.al, "Auditing Fair Value Measurements: A Synthesis of Relevant Research", **Accounting Horizons,** Vol. 20, No.3, 2006, Available at: http://www.Proquest.com
- Steven M. Glover, Mark H. Taylor, & Yi-Jing Wu, "Current Practices and Challenges in Auditing Fair Value Measurements and Complex Estimates: Implications for Auditing Standards and the Academy", **Auditing A Journal of Practice & Theory,** Vol.36, No.1, 2017.

Fourth: Others:

- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB), "Challenges in Auditing Fair Value Accounting Estimates in the current market Environment", IAASB-IFAc, October, 2008. Available at: http://www.Ifac.org.
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB), International Standard on Auditing, No.240, "**The Auditor's Responsibilities Relating To Fraud An Audit of Financial Statements**,2009, available at: www.ifca.org/system/files/downloads/ao12-2010-iaasb-handbook-isa-240-pdf